



القانون رقم 61 لسنة 1963 م باعتبار دار الكتب المصرية "المكتبة القومية" للدولة

في سنة 1963 م صارت دار الكتب هي المكتبة القومية لمصر وفقاً لأحكام القانون رقم 61 لسنة 1963م الخاص بالهيئات. ووفقاً لذلك تعدلت مهام دار الكتب وأصبحت "مكتبة الدولة"؛ وأخذت تعمل على النهوض بمستوى الخدمات التي تؤديها من خلال المراقبات العامة.